السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

دولة الرفاه.. وداعا

النفط ثروة ناضبة، وأسعاره متذبذبة، وميزانيات الدول تتعرض لاهتزازات قوية، وما عادت الدول الخليجية تمتلك القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات المجانية لمواطنيها مثلما كان في الماضي. ذلك ان مقومات دولة الرفاه تلاشت منذ زمن، ونحن نكابر ونرفض الاعتراف بهذه الحقيقة ولم نزل نمارس شكل الدولة البدائية التي تقوم فيها الحكومات بدور الأب الراعي والمسؤول عن رعاية (عياله) المواطنين.

□ □ □

أكتب هذه العجالة بمناسبة إقدام دولة الإمارات العربية المتحدة على تحرير أسعار الوقود وتوقف الحكومة هناك عن دعم الديزل والبنزين بهدف ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة التي دمرتها الأدخنة والملوثات، إضافة إلى دعم اقتصاد الدولة، حيث من المأمول أن يؤثر القرار إيجابيا على المناخ الاستثماري ويعزز التنافسية ويرسخ مبدأ اقتصاد السوق، الأمر الذي يسهم في ترسيخ التنمية المستدامة.

□ □ □

بدلا من تضييع الوقت في الحديث عن تطوير الدولة الخليجية «سياسيا» ينبغي الشروع بجسارة وإيمان وقوة بالتطوير الاقتصادي وتحديث المجتمعات الخليجية، وتغيير وظائف الدولة، وإشراك الناس في إنتاج الثروة قبل استهلاكها، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تطبيق المحاسبة والشفافية على نحو يعمق تأثير القانون في حياة الناس. فقد آن أوان غروب الدولة الرعوية وشروق دولة المستقبل.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

مرسوم الحبس الاحتياطي عقبات وعقوبات

من القواعد القانونية الشهيرة لتحقيق العدالة، القاعدة القانونية التي تؤكد على «أن الأصل في الإنسان البراءة»، وهي القاعدة الأساس في كل قوانين الإجراءات والمحاكمات في العالم المتحضر، ولذلك تنص علية أغلب الدساتير والأديان. فالشريعة الإسلامية تفترض براءة الذمة وحسن الظن بالإنسان سواء كان متهما أو غير متهم.

وكذلك نص الدستور الكويتي في المادة (34) على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ».

من القاعدة السابقة يستنبط فقهاء القانون ما يسمونه «قرينة البراءة» وهي التي تجعل المشرع يحتاط عند اقرار القوانين من المساس بحرية وحقوق الأفراد ولذلك نجده يقيد سلطة القبض القضائي ولا يسمح لهم إلا بالقدر الضروري للوصول للحقيقة.

إن مقترح مرسوم زيادة مدة الحبس الاحتياطي لتصل إلى عام كامل، سيتحول من أداة استثنائية واحتياطية إلى عقوبة قاسية، فقانون الإجراءات والمحاكمات الجديد قلص مدة الحبس الاحتياطي، ففي المادة 60 الفقرة الثانية حددت مدة حجز المتهم لدى الشرطة بـ 48 ساعة وأعطت المادة 69 الفقرة الأولى ـ النيابة الحق في حبس المتهم لمدة تصل إلى 10 أيام، وبعدها توكل للمحاكم النظر في تمديد مدة الحبس ووفق للقواعد التي نص عليها قانون الإجراءات في مواده « 69ـ 70».

إذن للقضاء وحده حق النظر في استمرار الحبس الاحتياطي من عدمه فهو في حقيقة الأمر حكم قضائي مؤقت، والأحكام ليست من اختصاص النيابة العامة، فمثلا ـ لو استمرت النيابة في حبس متهم ما ـ لمدة عام ـ وظهرت براءته بعد المحاكمة فإن هذا يعني عمليا تحول النيابة العام من كونها جهة تحقيق وضبط إلى جهة قضائية.

بالتأكيد سيكون هناك تداخل في الصلاحيات بين القضاء والنيابة العامة مما سيؤثر على استقلالية القضاء، ربما كان المرسوم المقترح يهدف إلى حماية المجتمع من بعض الجرائم الأمنية الخطيرة كالإرهاب والقتل والمخدرات وقضايا الفساد الكبرى، ولكن الحل لا يكمن في زيادة فترات الحبس الاحتياطي، ففترات الحبس الحالية كافية وربما تصل إلى ثلاثة اشهر، ولكن الحل يكون في الإسراع بإجراءات المحاكم لهذه الأنواع من الجرائم الخطيرة في درجات التقاضي الأولى.

● ختاما ـ يرى الكثيرون في المرسوم المقترح شبهات دستورية عديدة تتصادم مع مواد الدستور، فأولا لا تنطبق على هذا المرسوم صفة الضرورة المنصوص عليها بالمادة 71 من الدستور، كما ان المتهم سيعامل معاملة المذنب وسيقع علية أذى مادي ومعنوي جراء طول مدة الحبس وهذا يخالف المادة الدستورية (34)، التي تؤكد أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ويحظر إيذاء المتهم جسمانيا ومعنويا».

● الخلاصة ـ يبدو أن الحكومة ستتبع الطريق الأسهل لها في إقرار القوانين وهو إصدارها بمراسيم، لعلمها ان رفضه يتطلب ثلاثين من أعضاء مجلس الأمة وبما ان أعضاء الحكومة سيصوتون أيضا فإنها عمليا بحاجة إلى موافقة 6 نواب بالإضافة لأصوات الحكومة ليمرروا المرسوم بنجاح، ولكن يبقى أمام مرسوم الحكومة عقبة أخيرة ومهمة وهي المحكمة الدستورية عندما يطعن بدستورية المرسوم.

لمح الفكر

d.analrashedi@gmail.com
د.أحمد بن بحار

إلى الرئيسين مع التحية

إلى السيد رئيس مجلس الأمة وإلى سمو رئيس الحكومة، تحية طيبة وبعد،

إن أساتذة كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ينهضون بمسؤولية عظيمة وهي إعداد معلمي الأجيال ومد سوق العمل بالطاقات الشبابية الكويتية المؤهلة، كما أنهم يتحملون عبئا ثقيلا لا يتحمله نظراؤهم في جامعة الكويت سواء في نصاب الساعات التدريسية أو عدد الطلاب في الشعبة الدراسية، وبرغم هذا وذاك لا يحصلون على ما يحصل عليه أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت لا من جهة الخدمات المساندة ولا من جهة الميزات المادية، ولكنهم تغاضوا عن كل السلبيات التي وجدوا أنفسهم فيها يوم ساقهم القدر إلى العمل في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إذ كان يحدوهم الأمل أن تتلاشى كل تلك السلبيات عندما تتحول كليات الهيئة إلى جامعة جابر، ولكن شيئا من هذا لم يحدث، بل أخذت الأمور تزداد سوءا مع مرور كل عام دراسي، وأصبح الأمر لا يطاق بعد قرار لجنة الميزانيات في مجلس الأمة، الذي أدى إلى عدم إيجاد ميزانية تدفع من خلالها مستحقات أعضاء هيئة التدريس، لقد كنا نسمع عن مماطلة بعض شركات النظافة في دفع حقوق العمال، وكان الجميع يدين هذا التسويف في دفع الحقوق لأصحابها، فهل يعقل أن تماطل الدولة في حقوق أساتذة في كليات أكاديمية تابعة لها، بل لقد بلغ الأمر ببعض النواب أن طالبوا رئيس الحكومة بمساندة وزير التربية لمحاسبة أعضاء هيئة التدريس الذين قد يمتنعون عن العمل إذا كان بدون أجر.

وبعيدا عن الصراعات السياسية والتصفيات وما يدار خلف الكواليس من مصالح يبقى، سؤال يبحث عن إجابة واضحة ومباشرة: ما علاقة أعضاء هيئة التدريس بكل ما قد أبداه أو سيبديه السادة أعضاء لجنة الميزانيات من ملاحظات أو مخالفات أو أيا كان؟.

لقد كان بإمكاننا أن ننتزع حقوقنا برغم الجميع ولكننا لا نرضى أن ننالها على حساب معاناة طلابنا وضياع مستقبلهم، فالله عز وجل يقول (ولا تزر وازرة وزر أخرى).

سمو رئيس مجلس الوزراء، السيد رئيس مجلس الأمة، غاية ما نطالب به هو أن نعامل بالمثل مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وأن ترى جامعة جابر النور لكيلا نضطر لكتابة مثل هذه المقالات مستقبلا، واضطرارنا لكتابتها اليوم مؤشر سلبي على المعاملة التي يعامل بها أساتذة أكاديميون في كليات حكومية في وطننا الحبيب الذي أنشأ العديد من الجامعات ولكن خارج الحدود.

سلطنة حرف

طارق بورسلي

عبدالعزيز البابطين بين نوبل ومناهج التربية

ومع حصول الشاعر الأديب عبدالعزيز البابطين على درجة الدكتوراه الفخرية من أكاديمية الفنون في مصر، يصبح مجموع الشهادات التي حصل عليها الأديب الكويتي البابطين 13 شهادة دكتوراه فخرية، لذا استحق أن يحمل لقب «الدكاترة» سعود البابطين، ومثل هذه الشهادات الفخرية لمن لا يعلم لا تمنح هبة ولا زكاة ولا مجاملة، بل تمنح لشخص مستحق في أي مجال كان.

ولو استرجعنا قائمة الجامعات التي منحته شهادات الدكتوراه الفخرية لوجدنا أنها أرقى وأهم الجامعات في بلدانه، وهي كالتالي كما وردت في صفحة الأديب بموقع ويكيبيديا:

1.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة طشقند في أوزبكستان تقديرا لدوره في إثراء الثقافة الإسلامية.

2.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة باكو في أذربيجان تقديرا لجهوده في خدمة الأدب والثقافة العربية والإسلامية.

3.شهادة الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة اليرموك الأردنية عام 2001 تقديرا لعطائه المميز في مجالات خدمة الأدب والثقافة والإبداعات الشعرية.

4.شهادة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإنسانية من جامعة جوي في قرغيزستان عام 2002.

5.شهادة دبلوم فخرية من الاتحاد التقدمي الاجتماعي للنساء في قرغيزستان في مجال دعم الصداقة بين الشعوب 2002.

6.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة الجزائر 2005.

7.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة سيدي محمد بن عبدالله في فاس 28 عام 2006.

8.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة الخرطوم 29 عام 2007.

9.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة الفارابي الوطنية الحكومية في جمهورية كازاخستان 30 في 2009/5/25، لإسهاماته الفعالة في مجالات العلم والتعليم.

10.شهادة الدكتوراه الفخرية من «جامعة قرطبة في الأندلس بإسبانيا» في 2013/11/7، تقديرا لجهوده العلمية والثقافية في الأندلس وجامعاتها، وهي أول شهادة فخرية تمنح لعربي مسلم من هذه الجامعة.

11.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة طهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 2014/5/26، تقديرا لعطاءاته الثقافية في إيران، وهو أول شخصية عربية تمنحها الجامعة هذه الشهادة.

12.شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة الكويت بتاريخ 2015/5/27 تقديرا لإسهاماته المادية وجهوده الأدبية والأكاديمية لنشر الإسلام واللغة العربية في العديد من جامعات العالم والمراكز العلمية والثقافية، وهو ثالث شخصية تمنحها الجامعة هذه الدرجة.

والحقيقة أنني وحتى الآن استغرب من أن هذا الرجل والذي وصل باسم الكويت عاليا في محافل دولية أدبية كان له الدور الأول في تأسيسها لنشر الثقافة والشعر العربي لا يوجد له نص واحد يدرس في أي من مناهج وزارة التربية وهو الرجل والأديب والشاعر الذي تدعم وزارة الإعلام ترشيحه لجائزة نوبل.

الأولى برأيي من وزارة التربية أن تدرج نصوصه ونبذة عنه في مناهجها فأقل تقدير لرجل بحجم العم عبدالعزيز البابطين هو أن يكرم عبر ترويج اسمه في كتب المناهج التربوية، وهذا اقل من حقه.

حديث المدينة

mubarakalenezi@hotmail.com ـ @engmubarakq8
م.مبارك عبدالرزاق العنزي

مصحف برمنغهام

عثر باحثون في جامعة برمنغهام على صفحات من المصحف، أظهر فحصها بتقنية الكربون المشع، أن عمرها يبلغ نحو 1370 عاما، وهو ما قد يجعلها من أقدم نسخ المصحف في العالم وقال خبير المخطوطات في المكتبة البريطانية د.محمد عيسى في تصريحات لـ «بي بي سي»، إن هذا «الاكتشاف المذهل» سيدخل «السعادة في قلوب» المسلمين ولفت إلى ان هذه المخطوطة حفظت مع مجموعة أخرى من كتب ووثائق عن الشرق الأوسط، دون أن يعرف أحد أنه من أقدم نسخ المصحف في العالم.

وأوضحت «بي بي سي»، ان هذه المخطوطة خضعت إلى الكشف عن طريق الكربون المشع لتحديد عمرها، وذلك بعدما اطلع عليها أحد طلبة الدكتوراه، فحدثت المفاجأة «المثيرة»، بحسب وصفها، وقالت مديرة المجموعات الخاصة في الجامعة، سوزان ورال، إن الباحثين لم يكن «يخطر ببالهم أبدا» أن الوثيقة قديمة إلى هذا الحد وأضافت: «امتلاك الجامعة صفحات من المصحف قد تكون هي الأقدم في العالم كله أمر غاية في الإثارة».

وبين الفحص الذي أجري في وحدة تقنية الكربون المشع في جامعة أوكسفورد أن النص مكتوب على قطع من جلد الغنم أو الماعز، وأنها كانت من بين أقدم نصوص القرآن المحفوظة في العالم.

يذكر ان هذا الفحص لعمر المخطوطة يصل لنتيجة دقيقة تصل إلى 95٪، ويشير إلى أن النص الموجود على هذه الجلود يعود تاريخ كتابته إلى الفترة ما بين 568 و645 ميلادي.

لكن وعبر كل ما ذكر سالفا لابد من تأصيل هذا الحدث المهم، لاسيما ان الإسلام ودستوره هما المعنيان في الدائرة الإعلامية من كل جوانبها ويعود وينسحب ذلك على كل المسلمين المؤمنين المصدقين بكتاب الله تبارك وتعالى.

فالحقيقة العلمية التي يجب أن تكون واضحة جلية هي أننا نحن بني الإسلام نختلف اختلافا جذريا مع الطابع الغربي العلمي في الاكتشافات ذات الحقب فالغرب يميلون ويوثقون الحقبة التأريخية فقط لكننا نحن أهل الإسلام نوثق المخطوطات والآثار والدلائل على أمرين وهما:

1 ـ من هو الشخص الذي كتب هذه المخطوطة؟ وكيف باشر بكتابة الصحائف أو الجلود؟

2 ـ على أي أساس؟ وعلى أي مرجع كتبت المخطوطات؟ بمعنى من أين أتى «بمصدر النقل والنسخ؟» هل أتى به متواترا عن الرسول ﷺ؟ أم هكذا من رأسه وعبر محفوظه؟

لذلك.. عقيدتنا القرآنية جاءت ثابتة لا تتزعزع فلا يمكن إطلاقا أن نميل ميلة واحدة من غير تثبت أو اضطلاع على مخطوطات أو آيات أو قطع «لربما» تكون محرفة أو مموجة أو مبطنة غير التي جاءت في القرآن الكريم الذي ورثناه صافيا نقيا عن الحبيب المصطفى ﷺ عبر الوحي الطاهر، ونقلا عن صحابته الثقات الذين قرأوه وحفظوه وعملوا بما جاء به كاملا مكملا.

● وأخيرا، نحن لا نشكك في اكتشاف جامعة برمنغهام إطلاقا بل لها عظيم الشكر والتقدير، بل ونفرح أيما فرح على هذا الاكتشاف الشريف.. لكن نود أن يعي العالم بأن لنا نظرة تفحصية عقائدية لا تقبل القسمة، وقرآن أمتنا «محفوظ وليس به نقصان»، كما قال تعالى في محكم كتابه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) صدق الله العظيم.

القصد

http://www.ahmadalkhateeb.blog.com
أحمد طاهر الخطيب

مطار الكويت

لاحظنا جميعا خلال السنوات القليلة الماضية أن مطار الكويت لم يعد يعمل بالكفاءة المطلوبة ولم يعد قادرا على استيعاب هذا الكم من المسافرين القادمين والمغادرين المتزايدين سنويا، بل وغير قادر على مواكبة التكنولوجيا الحديثة بسبب قدم المبنى بما لا يتناسب وإدخال أي تكنولوجيا حديثة رغم ترميمه لأكثر من مرة.

في الآونة الأخيرة تزايدت الأعطال بشكل لافت ومزعج للمسافرين والعاملين في المطار على حد سواء مما أثار حالة من التذمر وأحيانا التشفي فانقطاع التيار الكهربائي تارة وخرير الماء الذي حدث في شهر مايو بسبب السرايات وبعض الأعطال الأخرى التي لا مجال لذكراها كانت سببا كاف لهذا التذمر.

كانت الفكرة من توسعة المطار هي من أجل استيعاب أكبر عدد من المسافرين، ولكن التوسعة فقط من الداخل كانت غير موفقة بل وأعتقد انها غير مدروسة بشكل كاف. فالممرات أصبحت أكثر ضيقا لأن التوسعة كانت غالبا للبوابات المؤدية للطائرات ولم يكن للممرات والصالات من الداخل نصيب يذكر، كما اصبح واضحا الخطأ في تصميم البوابات الجديدة فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك أجهزة كشف للحقائب قريبة جدا من السلم المتحرك مما سبب التزاحم والتدافع مع بعض المسافرين لعدم وجود مكان كاف للانتظار.

انتقلت موجة التذمر أيضا لأصحاب السيارات لعدم توافر مواقف كافية لسياراتهم، بل وزاد على ذلك أن مواقف الأمد الطويل صارت مملوءة طوال العام بسيارات مهملة تماما ولا نعرف لها قصة، في منتصف رمضان شاهدت أنا شخصيا طوابير السيارات تصل أحيانا إلى أبعد من كيلو متر عن مدخل المطار وهناك من اضطر أن ينتظر ساعتين حتى يصل إلى بوابة المطار، ومنهم من فاتته الرحلة بسبب هذا الازدحام وهذه الربكة.

● القصد: هناك الكثير من السلبيات التي لم نتطرق لها هي في الحقيقة اهم وأكبر مما ذكرناه كالجانب الأمني والتقني والخدمي، ولا نشك بأن الهدف من التوسعة كان من أجل راحة المسافر ، إنما الخطة والتنفيذ كانتا دون المستوى فكانت النتيجة ما نشاهده الآن من إخفاق. وأما ما نتمناه فهو مطار جديد يواكب خطة التنمية المنتظرة بأن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا ولا مانع من أن يحول المطار الحالي إلى متحف.